

حكايات  
القاهرةوانك  
عبد الفتاح

## العدالة الجريئة في مصر

في أفسى لحظات الصدام بين السلطة والمعاضة، كان هناك اطمئنان إلى «قوة» ما لسلطة القضاء، رغم أنها ليست مستقلة تماماً. إلا أن نظامها وتقاليد المتوارثة، وضعت القضاء في مساحة بعيدة عن لعب السلطات الجبارة. لكن هذه الميزة تتعرض كل فترة لمذابح، سواء من حروب النظام أو تقاليد المجتمع

جوعى البحث  
عن فضيحة

أطلت الزوجة من الشرفة ووجدت المفاجأة. فرقة موسيقية تعزف تحت لافتة ضخمة جداً. لمحت اسمها واسم زوجها. الحركة توقفت في الشارع. الزوج ابتسم مرتبكاً، تابع حركة كاميرات الفضائيات، وتأكد من التقاطها للحظة الدهشة. زوجته كانت تنتظر إجراءات الطلاق، فجاء إليها بحفل اعتذار عمومي. أهانها أمام عائلتها. وطلبت الطلاق. فاعتذر لها أمام مصر كلها. هذه هي الطريقة التي التقطتها الصحافة والفضائيات وعزفت فيها الفرقة الموسيقية في أعرب موقع لها. حفل أدهش الرومنسيين. واعتبرته فرق متعددة نوعاً من السذاجة. الطرافة بقيت مدهشة للفرقيين، ومعها قدرة شخص عادي على أن يحول حياته الخاصة إلى شيء عام. ليس بحثاً عن نجومية. ولكنها محاولة واعية لفتح نافذة يطل منها الجمهور العام على حكاياته الخاصة، من دون تلصص أو استراق سمع أو اقتحام لأصوات الفرح والمتعة والشجار العائلي لحجرات من فرط اقترابها تكاد تحطم الحائط الرابع لتصبح مسرحاً واحداً. الزحام في مصر يحول الحوارات والدردشات والمعارك الحميمية إلى عروض عمومية.

هذه الوقائع تحدث كل يوم في أحياء شعبية. الحياة الخاصة هي عرض مفتوح تقريباً. لكن مكان العرض هو ما أعطى لاعتقاد الزوج نكهة رومانسية؛ حي طبقة وسطى وعائلة تخفي خلف نوافذها وشرفاتها أسرارها الخاصة. لم يترك الزوج مساحة للتلصص. أحد أساليب المدينة في المعرفة. ابن المدينة يتلصص عبر أساليب متعددة تنضج معه. وتتحول أحياناً إلى مؤسسات، كما يحدث عندما يكون التلصص بين الطبقات. الفقراء لا يستطيعون التلصص على الأغنياء، فتقوم الصحافة بالمهمة، تكشف ما يدور وراء الجدران المخملية. عالم أسطوري، تعيد الصحافة صياغته على حسب مزاجها.

مزاج هذه الأيام تحريضي. يتلصص على الخاص. يفتحهم. ويرى أن هذه فضاءح أثرياء هذا الزمن. لا يترك للقراء متعة المشاهدة وحرية تكوين انطباعات عن ذلك العالم الخرافي، لكنها تحول ما يدور في قاعات مغلقة إلى فضاءح عمومية تتغذى عليها جروح المجتمع العاجز عن المتعة. نشرت صحيفة متخصصة في الحوادث على غلافها موضوعاً عن «آخر فضاءح أثرياء هذا الزمن». كيف تكون فضيحة في قاعة خاصة؟ كيف يتحول حفل مغلق على دعوات خاصة إلى مكان فضيحة تشغل 6 صفحات من الصحيفة؟

الصحافي كتب تفاصيل لقطات مصورة من حفل زفاف اختار أصحابه (وهم ليسوا من الأثرياء، كما تبين عند مراجعة اللقطات على موقع اليوتيوب) طريقة غريبة للاحتفال بالزفاف (التدقيق في المعلومات كشف أيضاً أن الحفل كان في بيروت، لا في القاهرة).

الصحافي رأى أن العرض الخاص عمومي. هكذا ببساطة رأى فيه كشفاً لأخلاق الزمن الجديد. رغم أن العرض اعتمد على جراءة

عاشقان في  
خلوة على  
نهر النيل  
(الأخبار)

من لصوص ثرواته بأسلوب التثقيف والفضح ومصمصمة الشفاه مع لعنات وطلب للرحمة. مثل مسرح التطهير تغسل هذه العروض المشاعر المثقلة. دون التفات إلى أن اقتحام العمومي للخاص جريمة لا يبررها البحث

## مذبحة القضاء الباردة

«المذبحة الباردة»، هذه تسمية أخرى لما يسميه «المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة» هجوم السنوات الثماني من السلطة التنفيذية على سلطة القضاء. التسمية جاءت في تقرير العدالة. وتشير بشكل ما إلى جراءة خبراء محترفين في نظام مبارك على فعل ما لم تفعله مذبحة القضاء الأولى في عهد عبد الناصر، التي جرت على مرحلتين. الأولى في بداية الخمسينات عندما ضربت مجموعة من «المتحمسين لنظام الثورة» الفقيه القانوني الشهير عبد الرزاق



إحدى جلسات محاكمة الإخوان المسلمين في القاهرة (الأخبار)

عن فضيحة للأثرياء أو تحريض الفقراء على الغضب باستخدام الحس المحافظ. هذا لعب في المساحة بين الأخلاقي والسياسي. يفرغ الطأقات ويقود الوعي إلى منطقة يرى فيها أن العفن يختبئ وراء الجدران

وأن ما يحدث عقاب إلهي على خطايا أخلاقية. هناك تصور بأن المشكلة في مصر أخلاقية لا سياسية. ولأن السياسة ممنوعة، يظهر في مواقع كثيرة حراس أخلاق ومراقبو فضيلة يتلصصون على الآخرين بحثاً عن خطيئة.

جديدة، بينها فرض ضرائب على العاملين المصريين بالخارج. وحصلت الدولة وفقاً لهذا القانون تقريباً 80 مليون جنيه مصري، وعندما صدر الحكم بإلغاء القانون كانت الأزمة، لأن أحكام المحكمة الدستورية تطبق بأثر رجعي، ما يعني أن الدولة ستلزم بإعادة الأموال التي اقتطعتها من العاملين بالخارج. هنا كانت الثورة، تدخل فيها النظام من الرئيس إلى أصغر صحافي، وبين التهديدات الخفية ورسائل الاستياء العلنية، توصل مفضلو القوانين في النظام إلى حل يحفظ للمحكمة هيبتها، فصدر قانون من رئيس الجمهورية بتعديل في قانون المحكمة يجعل أحكامها تطبق بأثر رجعي «إلا في حالة قوانين الضرائب».

التفصيل لم يعجب الجمعية العمومية للمحكمة. ورفضت التصديق عليه، فتسربت أخبار في صحف النظام عن أسماء مرشحة لرئاسة المحكمة من أشهر مفضلي القوانين، ومن خارج نظام الأقدمية المتعارف عليه. فوافقت الجمعية خوفاً من ضرب المحكمة، ومر القانون. لكن النظام بعد أشهر أكمل المخطط، وبدأت الضربات المتتالية إلى أن تقلص دور المحكمة الدستورية بشكل ملحوظ، عبر تحويلها إلى «نلاجة» حفظ القضايا، ولا سيما ذات الصلة بالحقوق والحريات، وذلك عبر إعادة تأليف المحكمة بطريقة تعطل الأداء.

ويذكر التقرير بعض الوسائل التي مكنت الحكومة من تعطيل المحكمة الدستورية، وبينها: «إصرار السلطة التنفيذية على تعيين رئيس المحكمة من خارج أعضاء جمعيتها العمومية». وأصبحت المحكمة مكاناً تحت سيطرة «أصدقاء» النظام من القضاة.

بعدها كان الدور على «محكمة القضاء

السنهوري عقاباً على حكم أصدره ضد قوانين الإصلاح الزراعي للثورة. ورغم احتجاج عبد الناصر على الضرب، فإنه عزل السنهوري بعدها بقليل جداً. لكن المذبحة الكبرى حدثت في 1968، عندما عزل أكثر من 60 قاضياً لأنهم ليسوا أعضاء في التنظيم السياسي للدولة، وأصدروا بياناً رأوا فيه أن غياب الحريات هو سبب هزيمة حزيران 1967. «عبد الناصر بكل جبروته لم يقترب من بناء القضاء»، هكذا قال مدير المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، ناصر أمين المخامي، الذي أصدر التقرير، واكتشف عندما وضع الأحداث في السنوات الثماني «أن النظام لم يستهدف فقط نادي القضاة الذي خاض ضده معركة عنيفة عام 1952. لكنه استهدف تغيير بنية القضاء المصري ككل».

لعب النظام في هيئات القضاء. اللعب كان في إطار تغيير شكل الاستبداد تدريجياً من العنف المباشر إلى العنف بالقانون. استبداد بالقانون، هذا هو أسلوب مميز لعصر الرمالم المتحركة وعقلانية الموظفين. هذا ما نقوله حكايات تقرير العدالة عن تفكيك أو إعادة تركيب هيئات القضاء في هجوم الـ 8 سنوات. القلق تركّز في 3 هيئات كبرى: المحكمة الدستورية ومحكمة القضاء الإداري، وبالطبع محكمة النقض.

«الدستورية» في عهد المستشار عوض المر فجرت 3 قنابل في وجه النظام عندما أصدرت قوانين الغت انتخابات 1985 وبعدها 1995، ما استلزم حل مجلس الشعب في المرتين. تحمل النظام القبليتين، لكن في الثالثة بدأ العصف لأن الأمر يتعلق بالمال. وزير المالية الشهير محمد الرزاز (الذي ذكر المصريين بجباة عصور المماليك) أصدر قوانين ضرائب